

سياسة السلطان العثماني عبد العزيز الإصلاحية (1861-1876 م) (دراسة تاريخية)

مدرس دكتور ساهرة حسين محمود*

جامعة البصرة / كلية الآداب / قسم التاريخ

saheraedu@yahoo.com

تاريخ القبول: 2022/03/13

تاريخ الارسال : 2022/03/02

الملخص

الحمد لله رب العالمين سابعُ النعم ، والشكر لله تعالى ذي الجود والكرم ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين النبي الأكرم الخاتم الأمين محمد بن عبد الله " صلى الله عليه وآله وسلم " ، الطيبين الطاهرين والأئمة الأخيار، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

وصلت الدولة العثمانية إلى أوج سطوتها وتوسعها في عهد السلطان سليمان القانوني (1520 – 1566م) ، في أواخر القرن السادس عشر الميلادي ، لكن بعدها أخذت تسير نحو الانحلال والانحطاط ، وبدأ الضعف واضحاً بفساد نظام الجيش الإنكشاري (Janissary) ، الذي أصبح آلة فساد وفوضى بعد أن تضاعف ارتباط الإنكشاريين بثكناتهم العسكرية . وأمسى الكثير منهم لا يذهبون إليها إلا لاستلام المرتبات ، وباع الكثير منهم تذاكر " علوفاتهم " أي مرتباتهم ، كما تباع الأسهم والسندات لمن يرغب فيها من الناس ، وصار الكثير منهم يعملون بمهن مختلفة ، وكانوا لا يجتمعون إلا لعزل وزير وتنصيب آخر ؛ أو لرفع صوت العصيان للمطالبة بزيادة العطايا والعلوفات . وقد أدى فساد هذا النظام إلى سوء أحوال الدولة الإدارية . فمنذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي ، تنبه رجال الإصلاح العثمانيون إلى ضرورة إدخال الإصلاح إلى هيكلية الدولة ، فكان الجانب العسكري من أهم الجوانب التي تناولها الإصلاح ؛ في دولة ذات طابع عسكري منذ تكوينها .

استمرت الدول الأوروبية في الضغط على الدولة العثمانية للقيام بعملية إصلاح على النهج الأوروبي وفكره ومبادئه العلمانية، في حين أكد السلطان عبد العزيز عزمه على مواصلة مسيرة والده السلطان محمود الثاني (1808-1839 م) ، وأخيه السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861 م) ؛ فأبقى على كل المكلفين بتنفيذ الإصلاحات في مناصبهم .

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، السلطان عبد العزيز ، الإصلاحات

نشأ عن هذا البحث المتواضع مقدمة ومحوران وخاتمة هي :

المحور الاول : إصلاحات السلطان عبدالعزیز العسكرية (تطوير الجيش – القوة البحرية) .

المحور الثاني : إصلاحاته الاقتصادية والادارية .

* المؤلف المرسل: ساهرة حسين محمود، الايميل: saheraedu@yahoo.com

المقدمة

استمرت الدول الأوربية في الضغط على الدولة العثمانية للقيام بعملية إصلاح على النهج الأوربي وفكره ومبادئه العلمانية ، في حين أكد السلطان عبد العزيز عزمه على مواصلة مسيرة والده السلطان محمود الثاني وأخيه السلطان عبد المجيد ؛ فأبقى على كل المكلفين بتنفيذ الإصلاحات في مناصبهم (إسماعيل أحمد ياغي ، 1997 ، ص 158).

لقد اختلفت الحركة الإصلاحية في عهد السلطان عبد العزيز عنها في عهود السلاطين الذين سبقوه، " فهي نابعة الآن من المحكومين وليس من الحكام ، وتركزت على التغيير الدستوري لا الاجتماعي . لقد واجهت حركة التنظيمات معارضة كبيرة لأنها كانت تسعى إلى التطبيق العملي لحقوق ومصالح رعايا السلطان من خلال مؤسسات جديدة حكومية مسؤولة خالية من العناصر القديمة المثلثة في قوى العلماء ومصادر السلطة في الولايات وتعتمد كلية على المراسيم السلطانية وعلى سلطة السلطان " (جون باتريك كينروس ، 2003 ، ص 569 – 570).

لقد مرت عملية الإصلاحات العثمانية التي أجريت في الدولة بمرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى :

عرفت باسم (التنظيمات) حيث إستهدفت تنظيم أمور الدولة على أسس حديثة ، وطبقت في عهدي عبد المجيد وعبد العزيز .

المرحلة الثانية :

وعرفت باسم (المشروطية) وتسميتها بذلك ؛ لأنها حددت حكم السلطان عبد الحميد الثاني وسلطته المطلقة ، وجعلته وغيره من سلاطين الدولة ملزمين بتطبيق ومراعاة الشروط والقيود المقررة في القانون الأساس – الدستور Constitution (راغب العلي وطلبة الصباح ومحمود علي عامر ، 1996 – 1997 ، ص 123) – الذي أعلن في اليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الأول من عام 1876 م (عبد العزيز محمد الشناوي، 2004، ص 100).

حين تولى السلطان عبد العزيز عرش السلطنة كان متحمساً للقيام بالإصلاح ، وفعلاً أصدر عدة قوانين لتنظيم أوضاع الولايات العثمانية والمحاكم العدلية ومجالس الدولة ، إلا أنه مال للإسراف والبذخ ، وإنفاقه أموالاً كبيرة على مشروعات غير منتجة ، وعلى رحلاته الخاصة مما أعاق حركته الإصلاحية عن

بلوغ مرادها نتيجة لتدهور مركز الدولة المالي والإساءة لسمعتها المالية في أوروبا واثارة الشكوك حول تصرفات السلطان وسياسته الإصلاحية التي يرمي إليها (William Miller , 1913, P.307).

المحور الاول : إصلاحات السلطان عبدالعزيز العسكرية (تطوير الجيش - القوة البحرية) . أولاً - الإصلاحات العسكرية

كانت الدولة العثمانية دولة عسكرية بالمقام الاول ، حيث أهتمت اهتماماً كبيراً بقواتها العسكرية من حيث الإعداد والتسليح والتدريب والتنظيم في مختلف قطاعاتها العسكرية ، فكانت هذه القوة وسيلتها في الحرب وفي تأمين سلامة أراضيها وسط أعداء يتصدون بها الدوائر ، " وكفلت لها التوسع الإقليمي في آسيا وأوروبا وإفريقيا وفي حوضي البحر المتوسط والبحر الأحمر ، وأجزاء من حوض البحر الأسود " (عبد العزيز محمد الشناوي ، 2004 ، ص 93). فمن الممكن أن يحتل الجيش مكانة بالغة الأهمية في كيان الدولة العثمانية ، بحيث كانت الدولة تملك جيشاً قبل أي شيء آخر ، " لأنه أداة للحكم والحرب معاً ، كما أن كبار موظفي الدولة هم في الوقت ذاته قادة الجيش " (إسماعيل أحمد ياغي ، 1997 ، ص 81).

ولقد كانت لدى السلطان عبد العزيز رغبة قوية في تطوير الجيش والأسطول ، لمواجهة التحديات الروسية مما زاد من تخصيصهما المالي بدرجة كبيرة ، إلا أن هذه الزيادة زادت من مشاكله المالية التي أدت إلى عزله فيما بعد.

فكانت إجراءات السلطان الإصلاحية الفعالة قد أدت إلى توجس روسيا من قوة الجيش العثماني ، كذلك خشيت فرنسا وبريطانيا زيادة قوة الاسطول البحري ، والتي ظهرت جلياً قوة هذا الجيش في حرب الصرب والجبل الأسود (Stanford J . Shaw and Ezel kural , 1977 , P . 86).

أ - تطوير الجيش

أثبتت حرب القرم ضعف الضباط العثمانيين ، لأنهم غير مؤهلين ، من حيث التدريب سواء في القوة البرية أو البحرية . مما دفع رئيس الأركان رشيد باشا - الذي زار عدداً من الدول الأجنبية - للعمل من أجل تطوير الجيش . لذا تقرر تشكيل لجنة حربية وتعيين مدير للمدرسة الحربية والبحرية ، وكانت

مؤلفة من ستة عناصر من ضباط الدولة العثمانية وثلاثة من الأجانب ، والتي وضعت قرارات جديدة وخاصة للضباط الكبار لمنعهم من الاختلاس وارتكاب المخالفات؛ ولدراسة مسألة إصلاح المدارس العسكرية (أنكه هارد ، 2008 ، ص 195) ، (Enver Ziya Karal , Ankara , 1988 , S. 186)

وفيما يخص عهد السلطان عبد العزيز قد قام بتأسيس الفرق العسكرية من أبناء العشائر والقبائل من كافة الولايات ، والتي تميزت بالزي المحلي ، فعمل على زيادة إعدادها . وقوى الحصون بالمدفعية الحديثة ، وأصلح دار المدفعية " الطوبخانة " وأدخل فيها المعدات والآلات الحديثة ، حتى أصبح بإمكانها صنع الأسلحة الجديدة (علي حسون ، بيروت ، 1994 ، ص 205) . كما أنشأ السلطان مصنعاً للمدافع في الطوبخانة يصب 300 مدفع كل عام (محمد جميل بيهم ، 1954 ، ص 155) . وأصدر السلطان عبد العزيز فرماناً سلطانياً في اليوم العاشر من شهر أيلول من عام 1869 م ، لتنظيم الخدمة العسكرية حيث أنشأت اشكال فئات للخدمة وهي :

- " النظامية: وهي خدمة فعلية في الجيش ومدتها أربع سنوات من الخدمة الفعلية تحت السلاح .
- الاحتياط : ومدته سنتان حيث يرجع فيهما من أكمل الخدمة النظامية إلى منطقة سكنه ، ويكون جاهزاً خلالهما لتلبية طلبه دعوته إلى الخدمة عند الحاجة .
- الرديف : وهو خدمة احتياط يستدعى المشمولين به ، الذين أخوا (النظامية) و(الاحتياط) بموجب فرمان سلطاني عند وجود حاجة ماسة إلى الجنود ، ومدتها ست سنوات " .

وكان من حيث المبدأ خضوع جميع العثمانيين للقرعة العسكرية ، أما غير المسلمين - المسيحيين واليهود - كان لهم إمكانية اعفائهم من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدي ، وقد خفض السلطان عبد العزيز البدل النقدي إلى خمسين ليرة ذهبية ، بعد ان كانت مائة ليرة ذهبية ؛ وذلك بموجب فرمان الصادر في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول من عام 1874م . وكان المسيحيون ومن معهم من اليهود معفيين من أداء الخدمة العسكرية أصلاً في عهد السلطان عبد العزيز ويدفعون مبلغاً رمزياً ، إذ إن عليهم جزية . حتى عام 1886م - أي بعد عهد عبد العزيز - حدد مبلغ رمزي للبدل لهؤلاء هو " 27 قرش و 32 بارة " (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 271 - 273)؛ (ج. ج. جون غوردن لوريير ، د.ت ، ج3 ، ص 1072-1073 . ص 271 - 273) . وفي عام 1870 م

، أزداد عدد أفراد الجيش العثماني حتى وصل إلى " مائتين وعشرة آلاف جندي ، وبرديف مائة وتسعين ألف جندي ، وحرس مستحفظ يبلغ ثلثمائة ألف جندي " (محمد عصفور سلمان الأموي 2005 ، ص 65). وعقد الاتفاقيات مع الدول الأوروبية لتزويده بالأسلحة ، وشرائه لمعامل صب المدافع ؛ واخضاع جنده لتدريبات قاسية ومستمرة . كما طور أسلحته الفردية ، إضافة لتحسين دولته (محمود علي عامر ، دمشق ، 2003 ، ص ص 155 – 156).

كما حصل توسع في إنشاء المدارس العسكرية ، فقد تأسست في عام 1875 م ، مدارس رشدية عسكرية متفرقة لكي تهيئ طلاباً للقبول في المدارس العسكرية العالية والكليات (عبد العزيز محمد عوض ، 1969 ، ص 39). وقد خطا التنظيم العسكري خطوات كبيرة في عهد السلطان عبد العزيز ، سواء أكان ذلك في القوات البرية أم البحرية ؛ من حيث زيادة عدد الأفراد أو التسليح بالأسلحة الحديثة (محمد جميل بيهم ، 1954 ، ص 155).

إلا أن هذا الإنفاق العسكري جاء على حساب المرافق العامة الأخرى - كالصحة العامة والنهوض بالزراعة وإدخال الصناعة ونمو التجارة وغير ذلك من الخدمات - فقد كان الإنفاق العسكري يصل في العام الواحد إلى نحو ألف مليون جنيه ، في حين كانت ميزانية التعليم مثلاً لا تصل إلى أكثر من بضعة ملايين من الجنيهات (عبد العزيز محمد الشناوي ، 2004 ، ص 93).

لقد أدت الحركة الإصلاحية إلى تقوية الجيش وتزويده بالحديث من الأسلحة المتطورة ، التي استفاد منها السلطان عبد العزيز فيما بعد في إحكام سيطرته على الولايات المضطربة (حميد أحمد حمدان التميمي ، 2001 ، ص 83).

ب - القوة البحرية

أما في مجال القوة البحرية فقد قام السلطان عبد العزيز بعدة إصلاحات مهمة ، منها إحلاله الخبراء العثمانيين محل الخبراء الأجانب ، وقيامه أيضاً بإرسال البعثات البحرية إلى الخارج - من الضباط الذين أتموا علومهم بالمدرسة البحرية إلى بريطانيا - كما اشترى السفن المدرعة ، وتشيده عدة مصانع لصنعها ولصنع الآلات والمراجل ؛ فأستعادت الدولة في عهده مكانتها دولة بحرية مهمة (إسماعيل سرهنك ، 1988 ، ص 332).

فقد وضع للسلطان النقص الحاصل في القوات البحرية بعد الاضطرابات في جزيرة كريت - التي سبق عرضها في الفصل الثاني - وعدم فعالية قواتها عند وقوع المعارك بين الطرفين - العثمانيين والروم - في هذه المنطقة والتي كانت غير متكافئة . مما كان يتطلب تغيير البنية التحتية لقواتها البحرية ، من حيث القوة والتنظيم وتسليحها بالحديث من الأسلحة (أنكه هارد ، 2008 ، ص 195) . الأمر الذي دفع السلطان لإنفاق أموال ضخمة لهذه الغاية ، ولا سيما شراؤه للسفن الحربية الكبيرة التي بلغ عددها خمس عشرة سفينة ، " وقد كلفت السفينة الواحدة منها نحواً من مليوني ليرة انكليزية " (ماري ملز باتريك ، 1986 ، ص 44).

لم يكتفِ السلطان عبد العزيز بشراء السفن من الدول الأوروبية فحسب ، بل قام بإنشاء " ستة أحواض لبناء السفن المدرعة ، والتي أنتجت خمسة وعشرين منها إضافة إلى سفن أخرى كثيرة " (علي سلطان ، د.ت ، ص 304 - 305) . حتى أصبحت الدولة العثمانية تحتل المرتبة الثانية بين الدول الأوروبية بعد بريطانيا من ناحية القوات البحرية ومجموع حمولة سفنها البحرية (أورخان محمد علي ، 1987 ، ص 47).

وكان من أهم مآثره أيضاً اعتناؤه بالأسطول البحري العثماني ، إذ زودت البحرية العثمانية بأحدث البوارج في سنوات قليلة ، وانضمام جنود مدرّبين خصيصاً للخدمة فيها (محمد عصفور سلمان الأموي 2005 ، ص 65) ولإشراف على الأمور الفنية الخاصة بالبحرية ، تم تأسيس نظارة البحرية في عام 1867 م (يلماز أوزتونا ، 1988 ، ص 457) . مما جعل الدولة العثمانية تملك ثالث أكبر أسطول في العالم - بعد الأسطولين البريطاني والفرنسي - خلال العام 1875م ، من حيث القوة وعدد سفنه ومدافعهم مما حقق لهم السيادة البحرية على البحر الأسود ، الأمر الذي أثار رغبة الدول الأوروبية لما أحرزه من تقدم ودفعها للتفكير في عزل السلطان فيما بعد (M . S . Anderson , 1966 , P . 195).

وعلى الرغم من التقدم السريع في القوة البحرية من ناحية زيادة عدد البوارج الحربية ، إلا أنه لم يقابله نفس التقدم من ناحية إدارتها واستخدامها لهذه البوارج لقلّة الخبراء في هذا المجال ، على الرغم من أن السلطان أحضر بعضهم ، إلا أن الحرب التي نشبت مع روسيا بعد خلع السلطان عبد العزيز ، أثبتت

قلة المعرفة في استخدامها وبالتالي لم تؤدِ الدور المطلوب منها في هذه الحرب (أورخان محمد علي ، 1987 ، ص 47).

المحور الثاني : إصلاحاته الاقتصادية والإدارية .

أولاً - الإصلاحات الاقتصادية

اقتُرنت حركة الإصلاح العثماني باشتداد الأزمة المالية ، واعتقاد الدول الأوروبية وبخاصة بريطانيا، أن الدولة العثمانية فشلت في عملياتها الإصلاحية ؛ وإنها غير جادة في سعيها بالاستمرار بها . لذا تخلت عن سياستها المحافظة على تماسك الدولة العثمانية - بعد مؤتمر برلين في اليوم الثالث عشر من شهر تموز 1878م - لخدمة مصالحها ، فأخذت تعمل مع دول أخرى لتمزيق وتفتيت وحدتها . فتدخلت في شؤونها الداخلية عن طريق الإصلاح وإرسالها بعض مواطنيها بحجة أنهم خبراء اقتصاديون ومستشارون في الشؤون المالية (محمد سهيل طقوش ، 1995 ، ص 421).

على الرغم من التدخلات البريطانية كان للدولة العثمانية بعض الإصلاحات التي يشاد بها ، إذ عملت الدولة على تطوير تجارتها الداخلية والخارجية ، وما خلقه رأس المال الأجنبي في الدولة العثمانية من مجالات عديدة للعمل وحرف أخرى - كالنقل والتأمين والمعاملات المالية المصرفية - ونظراً لعدم تمكن الدولة من إخضاعها للنظام الضرائبي الموجود فيها ، فإن هذه الحرف لم تؤدِ ما عليها من ضرائب مستحقة . مما نتج عنه حالة من عدم التوازن الاقتصادي وانعكس في المجال الاجتماعي ، فإزداد رعايا الدولة من النصارى العاملين بالتجارة ثراءً ، في حين ازداد عدد العاملين بالزراعة والحرفيين من رعاياها المسلمين فقراً ، والذين كانوا يمثلون أغلب السكان مما أدى إلى تدهور ميزانية الدولة (مؤلف مجهول ، 1996 ، ص 273).

ومن أجل تنظيم تجارتها أصدرت الدولة في عام 1861 م ، عدداً من التشريعات لتنظيم معاملاتها التجارية ؛ ومنها قانون التجارة البرية (أمل ميخائيل بشور ، 2006 ، ص 293). ثم أعقبته بذيّل لهذا القانون في اليوم الأول من شهر آيار من عام 1861م ، يبين فيه أصول تشكيل المحاكم التجارية . وفي اليوم الحادي والعشرين من شهر آب عام 1863 م ، صدر قانون التجارة البحرية ، وكانت جميع هذه القوانين المتعلقة بأمور التجارة مقتبسة من القوانين الأوروبية وبخاصة الفرنسية منها (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 291 - 292).

أخذت الدولة بالعمل من أجل إصدار عددٍ من الأنظمة والقوانين لإصلاح ماليتها وتنظيم الميزانية (أمل ميخائيل بشور ، 2006 ، ص 296). لتحقيق تطورها الإقتصادي ، إذ إن عدم وجود حد فاصل بين إيرادات خزانة الدولة ونفقاتها وخزانة السلطان العثماني ، إضافة إلى عدم كفاءة موظفي المالية الإداريين ؛ أدى إلى العجز في الميزانية (فأصدرت الدولة مرسوماً في عام 1860 م ، يقضي بتخفيض مخصصات السلطان ورواتب موظفي الدولة . وفي العام 1861م ، صدر مرسوم آخر يؤكد على ضرورة تنظيم ميزانية دقيقة متوازنة للدولة ، وتحديد الإيرادات والنفقات لبيان طبيعة العجز في الميزانية والعمل على معالجته . سليم فارس ، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، وهو يشتمل على ما في الجوائب من الحوادث التاريخية والوقائع الدولية من جملتها الأوامر السلطانية التي صدرت في الخطوب الشهيرة وغير ذلك من الفوائد ، ج 5 ، ط 1 ، مطبعة الجوائب ، (الاستانة ، 1294 هـ - 1877 م) ، ص ص 38 - 39 ، 44-45) . ومن جهة أخرى عملت الدولة على تطوير قدرتها المالية ، من خلال الجرد الصحيح للموارد الضريبية ، فظهرت خلال الأعوام 1861 م و 1865 م ، (هيئة تفتيش المالية المركزية) و (القضاء المالي) ممثلة في ديوان المحاسبات ؛ وكانت وظيفته إعداد التقارير عن وضع الدولة المالية وإبداء الرأي فيها ورفعها إلى السلطان عن طريق الصدر الأعظم (محمد عصفور الاموي ، 2005 ، ص 47 - 48).

كما أصدر السلطان عبد العزيز عدة فرمانات سلطانية إصلاحية ، منها حق إنتقال الأراضي الأميرية المفوضة لمواطنين إلى ورثتهم (محمود علي عامر ، 2001 ، ص 203). وقد صدر هذا فرمان في عام 1867 م ، والذي نص على انتقال هذه الأراضي إلى ورثة المتوفين من الأخوة والأحفاد والأزواج والزوجات ؛ كما نص أيضاً على الاعتراف بسلامة وثائق " الطابو " القديمة التي يملكها أصحاب هذه الاقطاعات والتي تؤكد ملكيتهم لهذه الأراضي (محمد عصفور الاموي ، 2005 ، ص 46).

وأصدر السلطان كذلك (قانون الأوزان والمقاييس) في عام 1868 م ، وألزم العمل بموجبه ومنع استعمال المقاييس القديمة اعتباراً من اليوم الاول من شهر آذار من عام 1871 (باقر أمين الورد ، 1989 ، ص 247). وعملت الدولة العثمانية في ضمن خططها الإصلاحية على توسيع الاتصال بين أجزاء إمبراطوريتها المختلفة ، وقد بدأت بذلك بعد نهاية حرب القرم ؛ فأقدمت على إنشاء " شبكة من

الخطوط البرقية جمعت بين الأجزاء البعيدة وبين العاصمة وأوروبا " . وفي عام 1869 م ، صدر " نظام البريد العثماني " لتنظيم نقل البريد بين الولايات العثمانية (أمل ميخائيل بشور ، 2006 ، ص 297). كما دخلت في عهد السلطان عبد العزيز السكك الحديدية للمرة الأولى في الدولة العثمانية (ماجد محمد يونس زاخوي ، 2006 ، ص 16). إذ " إن بريطانيا وفرنسا كانتا تطلبان الدولة العثمانية بإنشاء طوق حول الدولة لحمايتها " ، ليس فقط من أجل تأمين الخطوط الحدودية عند الهجوم وتعزيزات الجيش ؛ بل من أجل تأمين الخطوط التجارية ، والاستفادة من منابع الثروات والمعادن والموقع الجغرافي في حال انقطاع الإمدادات من الهند ودول شرق آسيا ، لأنها سوف تكون مرتبطة بأوروبا (أنكه لهارد ، 2008 ، ص 198). وقد امتدت شبكة السكك الحديدية من البحر الأسود إلى الدانوب (وليام لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ، 1966 ، ص 1901). وأصدرت الدولة العثمانية في عام 1867م ، نظاماً يتعلق بصيانة خطوط المواصلات الحديدية والمحافظة عليها (عبد العزيز محمد عوض ، 1969 ، ص 272) . كما وقع الباب العالي مع شركة فرنسية - بلجيكية عقداً لمدة سكة الحديد إلا أنها أوقفت عملها بعد اندحار فرنسا في الحرب الفرنسية - الألمانية ، التي تعرف بحرب السبعين ، بين عامي 1870 و 1871 م (ماري ملز باتريك ، 1986 ، ص 71) (حرب السبعين : وهي الحرب التي دارت بين فرنسا وألمانيا ، في اليوم الرابع عشر من شهر تموز من عام 1870م . وكان لما امتازت به الجيوش الألمانية من أساليب قتالية حديثة ونظام تسليح متطور أن كان النصر حليفها . وكانت معركة سيدان من أشهر معارك هذه الحرب ، التي استسلم فيها نابليون الثالث بعد أن أسر في اليوم الأول من شهر أيلول من عام 1870م ؛ وتم نفيه بعد أن عزل ، كما أعلن عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة . في الوقت الذي تم فيه محاصرة العاصمة باريس في اليوم التاسع عشر من شهر ايلول من العام نفسه ، من قبل جيوش الألمان إلى أن استسلمت العاصمة في اليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني من عام 1871م ، وقبول الهدنة. كما تم الموافقة في اليوم العاشر من شهر آيار من العام نفسه ، على قبول فرنسا شروط معاهدة فرانكفورت القاسية في صورتها النهائية) (براين بوند ، 1988 ، ص 21 - 22) ؛ (عبد العزيز سليمان نوار ، 2009 ، ص 379 - 395). وقد بلغ مجموع ما انجزته الدولة العثمانية من هذه السكك ، وخلال خمسة أعوام من عام (1870 - 1875 م) نحو 1300 كم (أورخان محمد علي ، 1987 ، ص 48) ؛ (زهراء حميد خليل البحري ، 2006 ، ص 138 - 144) . كما تم إنشاء

خطوط " التراموي " للنقل البري في إستانبول (أمل ميخائيل بشور ، 2006 ، ص 297) . وللمرة الأولى وضعت الدولة رسوم الكمارك لحماية صناعتها المحلية من البضائع الأجنبية (أورخان محمد علي ، 1987 ، ص 48). حيث أصدرت الدولة في عام 1869م ، قانوناً خاصاً بالتجارة البحرية ، وفرضت رسوماً كمركية بنسبة (5 %) على التجار الفرنسيين من قيمة البضائع المستوردة . أما التجار البريطانيون فقد كانت النسبة عليهم بـ (3 %) في ضوء القانون المذكور (زهراء حميد خليل البحري ، 2006 ، ص 148).

لقد أدت المؤسسات الاقتصادية الجديدة التي لم تكن موجودة من قبل ، إلى تغيير كبير في بناء الدولة الإقتصادي وانعكس اجتماعياً ، وظهرت حرف جديدة لم تكن معروفة - كما مر ذكر ذلك - أدت أيضاً إلى خلق " طبقات اجتماعية جديدة متأثرة بمجالات العمل والتوزيع الجديد للدخل " ، إلا أن قسماً كبيراً من دخل الدولة كان يخصص لتسديد ديونها الخارجية ؛ فلم تستطع الدولة من الاستفادة من هذا التقدم (مؤلف مجهول ، 1996 ، ص 273) ؛ (طاهر يوسف اللواتي ، 1999 ، ص 24 - 27).

يتبين مما سبق سعي الدولة العثمانية ، لتطوير وتحسين حال البلاد في مختلف النواحي ، وتنظيم شؤونها الاقتصادية والمالية . كما عملت أيضاً لتطوير اتصالاتها سواء مع أقاليمها البعيدة عنها - مما سهل عملية اتصالها بها وبالتالي فرض مركزية الدولة عليها - أو مع الدول الأجنبية المتقدمة مما ساعدها على الاطلاع على مظاهر الحضارة الأوربية .

ثانياً - الإصلاحات الإدارية

إن خط التنظيمات العثمانية إتخذ سبيل النظم الأوربية في الإصلاح ، والتي لقيت تشجيعاً من دول أوروبا وبخاصة بريطانيا ، وسياستها التقليدية المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، للوقوف بوجه أطماع روسيا القيصرية (توفيق علي برو ، 1991 ، ص 27). وقد كان من أهم الإصلاحات الإدارية في عهد السلطان عبد العزيز ، هي إصداره نظام الولايات في عام 1864 م ، وإنشاؤه محكمة عليا قضائية " ديوان الأحكام العدلية " ، وكذلك مجلس شورى الدولة في عام 1868م " شوري دولت " على النمط الفرنسي ، والذي كان من أهم واجباته مناقشة أمور الميزانية (إسماعيل أحمد ياغي ، 1997 ، ص 158).

إن نظام الولايات لعام 1864م ، كان من أبرز مظاهر النشاط الإصلاحي ، وإن المبدأ الذي قام عليه هو العمل على جذب الأهالي للمشاركة في العمل الإداري والفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية (الكسندر اداموف ، 1989 ، ص 187) ؛ (محمد عصفور سلمان ، 1989 ، ص 80). وقد أدى هذا النظام إلى تكوين مجالس تمثيلية في الولايات شارك فيها الولاة في تحمل مسؤوليات الحكم (عبد الكريم محمود غرايبة ، 1961 – 1962 ، ص 35) ؛ (جلال يحيى ، 2003 ، ص 203). ولهذا يعتبر من أهم التشريعات في مجال تطوير وتنظيم مؤسسات الدولة الإدارية في الإيالات العثمانية وكان " المحاولة العملية لإصلاح حال الولايات من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأكيد خضوعها للدولة " (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 44) ؛ (عبد العزيز سليمان نوار ، 2009 ، ص 195). وقد ألفت لجنة خاصة لوضعه برئاسة أحمد جودت باشا (1823 – 1895 م) ، (أحمد جودت باشا : هو أحمد جودت باشا بن إسماعيل بن علي ، ويعد مؤرخاً لتاريخ الدولة العثمانية ، واحد مفكرها البارزين . ولد في مدينة (لوفجة) التابعة لولاية الطونة ، وتلقى تعليمه فيها ، وأستقر في الاستانة وأكمل دراسته فيها ، وتولى عدة مناصب منها الوزارة والصدارة العظمى ثم نظارة العدلية . ومن أهم مؤلفاته كتاب " تاريخ جودت " في اثني عشر مجلداً ترجم عبد القادر الدنا البيروني المجلد الاول منه عن التركية . خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج 1 ، ط 3 ، (بيروت ، 1969) ، ص 103 – 104) ، بالعمل مع الصدر الأعظم محمد فؤاد باشا (1864 – 1869 م) والمصلح مدحت باشا – الذي تولى إدارة ولاية الطونة (الدانوب) بين (1860 – 1869 م) وكانت الولاية المذكورة مؤلفة من مناطق سيلستريا ، وودين ، ونيش – لإصدار مسودة هذا النظام في اليوم الثامن من شهر تشرين الثاني عام 1864 م ، ومن ثم العمل به . والذي كان مقتبساً من النظام الإداري الفرنسي الحديث ، (Stanford J Shaw ، 1987 , P. 88 ؛ (Roderic H. Davison , 1963, PP. 146 , 151) .

وبموجب هذا النظام قسمت ولايات الإمبراطورية العثمانية السبعة والعشرون على ثلاثين ولاية . وقد صيغ هذا النظام في ثمان وسبعين مادة ومادة مخصصة واحدة . وتم تقسيم هذه المواد على أبواب خمسة ، وكل باب قسم أيضاً على عدة فصول (أمل ميخائيل بشور ، 2006 ، ص 363) ؛ (Roderic H. Davison , 1963, PP. 146 , 151) . فأما المواد الخمسة الأولى التي لها علاقة

بالتقسيمات الإدارية من هذا النظام ، فقد نصت على تقسيم الولايات العثمانية على وحدات إدارية سميت ولايات Département . وعلى رأس كل ولاية وال (الوالي : أهم وأكبر منصب في جهاز الدولة الإداري ، وهو منصب إداري وسياسي في الوقت ذاته . ويتم تعيين الوالي بموجب فرمان سلطاني (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 147 - 148) ؛ (ج. ج. جون غوردن لوريير ، المصدر السابق، د.ت ، ص 1042 - 1043) ، وتقسّم الولاية أيضاً على وحدات إدارية أصغر تعرف بالألوية أو السناجق Arrondissement (السناجق : كلمة تركية كانت تعني في البدء وحدة إقطاعية يحكمها حاكم برتبة بيك ، ثم صارت وحدة إدارية تابعة للألوية ويحكمها المتصرف) (ستيفن هيمسكلي لونكريك ، 1968 ، ص 424) ويديرها حاكم إداري يعرف بالمتصرف (المتصرف : موظف كبير على رأس الجهاز الإداري ، في كل سناجق من سناجق الولاية . ويعين بفرمان يصدره السلطان ، كما نصت بذلك المادة التاسعة والعشرون من قانون الولايات . ومن مهامه الاشراف على أمور الادارة المدنية والمالية والأمنية (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 181 - 182) ، (وجيه كوثراني ، 1988 ، ص 88) ؛ (محمد عبد الله عودة و إبراهيم ياسين الخطيب ، 1989 ، ص 119) .

وتقسم أيضاً هذه الألوية على عدة أقضية Canton وكل قضاء منها تحت رئاسة موظف إداري يدعى القائم مقام (القائم مقام : " أكبر موظف إداري في الوحدة الإدارية (القضاء) ورئيسه المباشر متصرف السناجق . ويعين من قبل الحكومة المركزية في إستانبول ، ويكون مسؤولاً عن الأمور المدنية والمالية والأمنية في القضاء ") (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 189 - 190) ، وتقسم الأفضية على مجموعة من النواحي والقرى Commune ويرأس الناحية موظف يدعى مدير الناحية (مدير الناحية : هو رأس الجهاز الإداري في الناحية ، التي تتبع الوحدة الإدارية الأكبر (القضاء) ويكون مسؤولاً تجاه رئيسه الأعلى قائممقام القضاء ، ويتم تعيينه من قبل والي الولاية ؛ ومن مهامه نشر قوانين الدولة وأنظمتها). (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 196 - 197) ، أما القرى فيشرف عليها المختار ينتخبه الأهالي (جورج انطونيوس ، 1946 ، ص 62) ؛ (Roderic H. Davison ، 1963 ، PP. 147 ، S. 153 ، Enver Ziya Karal ، Ankara ، 1988) ، وإلى جانب كل موظف من الوالي فنازلاً إلى المختار هناك مجلس إداري مشترك من الموظفين الرسميين ورجال

غير رسميين يتم اختيارهم من قبل الإدارة المحلية من قوائم يعرضها المسلمون وغيرهم بأعداد متساوية (، P. 102 , A dmiralty Intelligence Division 1916) .

ويتم تعيين كل من الوالي والمتصرف (السنجق) ، بموجب فرمان سلطاني ، أما القائم مقام فيتم تعيينه من قبل الحكومة المركزية في إستانبول ؛ والتي تعين أيضاً " رؤساء دوائر مركز الولاية الذين تتبع دوائرهم الوزارات المختصة في العاصمة " ، والذين لهم مسؤولية مشتركة تجاه والي الولاية والنظارة (الوزارة) التي يتبعونها في إستانبول . أما المختار فيتم انتخابه من قبل الأهالي . كما " حدد هذا النظام وظائف واختصاصات كل من الولاة والمتصرفين والقائم مقاميين والمختارين ، وكذلك وظائف رؤساء الدوائر القضائية والمالية ومختلف دوائر الدولة . كما نظم هذا النظام كيفية تشكيل مجالس الإدارة في الوحدات الإدارية الأربع التي تألفت منها الولاية ؛ وطريقة انتخاب أعضائها " (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 45 - 46).

إن الأبواب الخمسة التي تضمنها هذا النظام ، قسمت أيضاً كل باب على عدة فصول ؛ حيث تضمن الباب الأول ثلاثة فصول " اختص الفصل الأول بالإدارة المدنية (الملكية) أما الفصل الثاني فقد اختص بالأمور الحقوقية و الفصل الثالث فقد تضمن أمور الولاية الخاصة وكل هذه الفصول تتعلق بالإدارة العمومية المركزية (عبد العزيز محمد عوض ، 1969 ، ص 67) ؛ (وجيه كوثراني ، 1988 ، ص 89 - 90).

أما الباب الثاني فتضمن فصلين - اختص الأول منها بإدارة الأمور المدنية وأما الثاني فبإدارة أمور اللواء الحقوقية - في حين تضمن الباب الثالث إدارة أمور القضاء وأما الباب الرابع فتضمن إدارة أمور القرى . واختص الباب الخامس بكيفية إجراء الأصول الانتخابية في القرى والناحية والقضاء وفي اللواء ، وكذلك أصول الانتخابات في مراكز الولايات " (عبد العزيز محمد عوض ، 1969 ، ص 67) كان إصدار نظام الولايات لعام 1864 م ، من أجل " تنظيم إدارة الدولة ومركزية الحكم العثماني ، وتصفية الإقطاعيات القديمة ، وتحديد صلاحيات الموظفين والإداريين الجدد من الولاة إلى المدراء . كما ألغى هذا النظام التيمارات والزعامات ، وإنشائه المجالس الإدارية للموظفين الكبار ومن الولاية نفسها مع أعضاء منتخبيين " . والوالي هو رئيس المجلس ، ويسير أمور الولاية ، وممثل الباب العالي

فيها ، ويتابع الأمور السياسية والمالية والإدارة والأمن (محمد العريس ، 2005 ، ص 261 – 262)؛
(مفيد الزبيدي ، 2004 ، ص 120) .

كما أسس نظام الولايات مجالس إدارة لتشارك في إدارة الوحدات الإدارية وهو :

- مجلس الولاية العمومي : ويتكون من أربعة أعضاء ينتخبون عن كل لواء ، يرأسه الوالي أو نائبه عند غيابه . واجتماعاته سنوية ، وتستمر مدة أربعين يوماً ، ويرسل الوالي توصيات هذا المجلس إلى الباب العالي للموافقة عليها .

- مجلس إدارة الولاية : فيتكون من الوالي والدفتر دار (الدفتر دار : " هو الشخص المسؤول عن الإدارة المالية في الولاية ، ويعين مباشرة بفرمان سلطاني . وسلطته منفصلة عن الوالي أو القاضي ، وتعرف الدائرة التي تضم هذا المنصب بـ (الدفتر خانة) " ، وهو المرجع الأساس الذي له الدراية بشؤون الولاية المالية . ويتابع حساباتها ، ويبلغ الوالي عن المخالفات المالية التي يرتكبها موظفو الولاية ، وعرض الأمور التي تتعلق بتعيين وعزل المحاسبين ، ويرتبط الدفتر دار بنظارة المالية (عبد العظيم عباس نصار ، 2005 ، ص 60 – 61) ؛ (سيد محمد السيد محمود ، 2007 ، ص 414 – 417) والمكتوبجي (المكتوبجي : هو أحد أركان الولاية ، وعضو دائم في مجلس إدارة الولاية . ويعين مباشرة من قبل الحكومة المركزية في اسطنبول ، " وهو المسؤول عن المكاتبات الرسمية التي تجريها الدولة ؛ من خلال دائرة قلم المكتوبجي (مكتوبجي قلمي) التابعة له . كما انه مسؤول عن مهمة حفظ المراسلات الرسمية التي تقوم بها دائرة وثائق (ارشيف) خاصة يطلق عليها غرفة الأوراق (أوراق اوطه سي) يديرها مدير خاضع لإشراف المكتوبجي . ومن مهامه أيضاً الإشراف على مطبعة الولاية التي كانت تحت إدارة مدير خاص بها ، وإصدار تقارير الولاية السنوية المعروفة بـ (السالنامات) ، وتدقيق ومراجعة المواد الرسمية التي تحرر في صحيفة الولاية الحكومية " (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 175) .

والمفتي (المفتي : " رجل دين وهو الذي يتولى مهام الإفتاء . وتنحصر مهمته في بيان مدى تطابق الممارسات العملية مع أحكام الشريعة التي هي الدستور الديني . فالإفتاء حسب التعريف العثماني هو جعل الممارسات والبيانات لدى معالجة سائر القضايا الشرعية متطابقة مع أحكام الشرع الشريف ") (حكمت قفلجمللي ، 1987 ، ص 278) ؛ (حميد أحمد حمدان التميمي ، 1995 ، ص 38 – 43) وأربعة أعضاء - اثنين من المسلمين واثنين آخرين من أديان أخرى - وهذا المجلس مسؤول عن

الخدمات العامة - كالطرق والسكك والابنية والمبايعات والتزام الواردات والرسوم والتدقيق - في الولاية وحسم النزاعات بين الدوائر المختلفة ، وتحديد الصلاحيات والنظر في دعاوى الأهالي (سيار كوكب علي الجميل، 1991، ص 349) ؛ (برجيت شيلبر ، 2004 ، ص 96).

- مجلس إدارة اللواء : ويتكون هذا المجلس من أركان اللواء المتصرف ونائبه والمفتي والمحاسب (المحاسب : " هو الموظف المسؤول عن الأمور المالية للسجنق ، وتنظيم حساباته العامة من واردات ومصروفات . وإدارة دائرة الحسابات التي توجد فيه ، وذلك وفق التعليمات التي يبلغه بها مرجعه دفتر دار الولاية عن طريق الوالي فمتصرف السجنق ") (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 187) ، ومدير التحريات (مدير التحريات : " هو الموظف المسؤول عن المكاتبات الرسمية للسجنق ، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها " . ويعين من قبل الباب العالي في اسطنبول ، وتدعى دائرته بـ (قلم التحريات)) . (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 188) . فضلاً عن ثلاثة أعضاء منتخبين . وكانت مهمته تدقيق ميزانية اللواء ، ومراقبة ماليته والخدمات العامة - العمرانية والصحية والتعليمية والاقتصادية - في اللواء .

- مجلس إدارة القضاء : ويتشكل من القائممقام والمفتي ومدير الأموال (مدير الأموال : " هو الموظف المختص بمالية القضاء وتسوية الحسابات الرسمية من واردات ومصروفات . ويكون تابعاً لمحاسب السجنق ، ويلتزم بتنفيذ تعليماته وأوامره التي يبلغها إلى قائممقام القضاء عن طريق المتصرف ") (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 195) . وكاتب التحريات (كاتب التحريات : " موظف يتولى أمور المكاتبات الرسمية للقضاء ، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها ، والتقيد بأوامر وتعليمات رئيسه المباشر قائممقام القضاء ") (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 195) ، وعدد مناسب من الأعضاء المنتخبين . ومن مهامه إدارة أموال القضاء وتدقيق الحسابات، والنظر في احتياجات القرى والبت في المبيعات والمقاولات والمزايدات الحكومية .

- مجلس إدارة الناحية : يتألف من مدير الناحية وأربعة مستشارين يمثلون مجالس الاختيارية في القرى . ويجتمع هذا المجلس أربع مرات في العام .

- مجلس اختيارية القرى : ويتألف من كبار السن وهم بحدود عشرة أو ثلاثة عشر ، حداً أعلى . وينظر في حاجات القرية وحل خلافاتها ورفع المشكلات فيها إلى أعلى الجهات في الناحية (محمد العريس

، 2005 ، ص 262 – 263) ؛ (مفيد الزيدي ، 2004 ، ص 121) ؛ (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 219 – 228) .

ولم يطبق نظام الولايات عقب صدوره مباشرة في الولايات ، انما تم تطبيقه في أول الأمر في بعض إيلات البلقان ، إذ نشئت لغرض تطبيقه ، ولاية جديدة في نهاية العام 1864م ، الذي صدر فيها هذا النظام ، وهي ولاية الطونة (الدانوب) التي تم توحيد مناطقها – سيلستريا وودين ونيش – في ولاية واحدة . فتمكن مدحت باشا من تطبيق مواد هذا النظام فيها – فأدخل النظام الانتخابي في إدارة الولاية ، وألغى العمل الاجباري (السخرة) . وفي مجال النقل بنى الطرق والجسور . كما أوجد المصارف الزراعية لمساعدة الفلاحين بالمال ، واقام عدداً من دور البريد الحديثة – وبعد نجاحه فيها أخذت الدولة العثمانية في نشره شيئاً فشيئاً في بقية إيلاتها ، مع إجراء بعض التعديلات عليه ليصبح ملائماً لأوضاع جميع الإيالات (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 46)؛ (عبد الوهاب عباس القيسي ، 1961 ، ص 117 – 118) .

وعقب صدور نظام الولايات لعام 1864 م ، " بدأت التنظيمات البلدية الحديثة ، وتقرر بموجب النظام تشكيل المجالس البلدية بالانتخاب في مراكز الألوية والاقضية " . وخول النظام البلديات تولي شؤون الاعمار والرقابة عليها ، وقيامها بالخدمات العامة من إضاءة ونظافة ، وكذلك تسجيل العقارات وتعداد السكان وإتخاذها التدابير الصحية لهم ، ومراقبة الأسواق ، ومتابعة شؤون المدارس في حدود مناطقها وتحصيل موارد بلدياتها (محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاح، 2005، ص 59). وتألف جهاز البلدية من المجلس البلدي ورئيسه ومعاونيه وستة أعضاء ، ومن أعضاء فنيين في الأمور البلدية وأمين صندوق وأعضاء منتخبين . أما رئيس أو مدير المجلس ، فيتم إنتخابه من الأعضاء من قبل الباب العالي لمدة أربع سنوات ؛ وهو من أبناء المدينة أو أعيانها (عبد العزيز سليمان نوار ، 1968 ، ص 364) ؛ محمد عصفور سلمان الأموي ، 2005 ، ص 59 – 60) .

وتحصل البلديات على وارداتها من الرسوم والضرائب والإعانات والتبرعات ، ومن ثم تنفقه على خدمات المدينة ورواتب موظفي البلدية . ورئيس البلدية هو المسؤول عن الشؤون الخاصة بالبلدية ، من مشاريع ومصروفات وتنفيذ القرارات التي يتخذها المجلس الذي يجتمع كل أسبوعين مرة واحدة . ويجتمع المجلس البلدي مع مجلس الإدارة مرتين في العام ليؤلف ما يسمى (الجمعية البلدية) لمناقشة أوضاع البلدية

العامة ؛ ومن ثم رفع تقريرها إلى والي الولاية الذي يخصص للميزانية والحسابات والخدمات فيها (سيار كوكب علي الجميل ، 1991 ، ص 353) ؛ (محمد العريس ، 2005 ، ص 265) .. غير " أن موارد البلديات كانت قليلة وشحيحة وتعاني من قلة العاملين ، والافتقار أيضاً إلى صلاحيات الرقابة ومحدوديتها " (عبد العظيم عباس نصار ، 2005 ، ص 111 ؛ (يوسف قزما خوري ، ص 88 – 90).

ومن الإجراءات الإصلاحية المهمة التي إتخذها السلطان عبد العزيز أنه أعاد النظر في الإجراء الذي إتخذه والده السلطان محمود الثاني في عام 1838م ، بإنشاء ما سمي بـ " مجلس عالي أحكام عدلية " والذي كان قد دعمه الصدر الأعظم حينذاك رشيد باشا ، وقد قسم على مجلسين هما مجلس شورى الدولة وديوان الأحكام العدلية . فكان الأول لتحضير لائحة المأمورين لمجلس التنظيمات ، وأما الأخير فكان لمجلس الأحكام العدلية ؛ إذ أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً سلطانياً بعد تسعة عشر يوماً من توليه العرش ، بدمجها في مجلس واحد وذلك في اليوم الرابع عشر من شهر تموز عام 1861 م ، باسم " مجلس الأحكام العدلية " . والذي انقسم على ثلاثة أقسام ؛ " الأول خاص بإدارة الأمور الملكية (الإدارية) والثاني للمذكرة وتنظيم القوانين والأحكام و الثالث فكان للمحاكمات التي يلزم إحالتها إليه بإقتضاء نظام الدواوين للجنایات التي تقرر في الاعلان ... " (حميد أحمد حمدان التميمي ، 1995 ، ص 103 – 104) ؛ (سليم فارس ، 1877 ، ج 5 ، ص 20). ولكنه ما لبث أن عاد بعد ذلك إلى تنظيم المجلس إلى دائرتين ، هما مجلس شورى الدولة (شوراي – دولت) ، وديوان الأحكام العدلية وذلك في اليوم الأول من شهر نيسان عام 1868 م . وعهد برئاسة المجلس الأول إلى مدحت باشا ، في حين تولى جودت باشا رئاسة المجلس الأخير ؛ والذي افتتحه السلطان عبد العزيز في اليوم الثامن من شهر آيار من العام نفسه . وقد عني المجلس الأول بالأمور الإدارية العليا للدولة ، في حين عني المجلس الثاني بأمور الدولة القضائية العليا (يلماز أوزتونا ، 1988 ، ص 74 ؛ حميد أحمد حمدان التميمي ، 1995 ، ص 104). وفي عام 1869م تشر نظام الدوائر العمومية في الولايات " دائرة عمومية ولايت نظامنامه سي " الذي حدد مؤهلات وصلاحيات ومسؤوليات جميع الموظفين المدنيين من الوالي إلى مدير الناحية ، بل حتى مختاري القرى . وفي عام 1871م ، صدر نظام خاص ثبت أسس صرف رواتب الموظفين وأصول محاكمتهم (Enver Ziya Karal , 1988 , S. 160 – 161) .

كما أصدرت الدولة " نظام إدارة الولايات العمومية " في اليوم الثاني والعشرين من شهر كانون الثاني من عام 1871 م ، والذي تألف من مائة وتسع وعشرين مادة ومادة مخصصة . وقد أكد هذا النظام التقسيمات الإدارية للولاية التي نصّ عليها نظام الولايات لعام 1864 م ، بشيء من التفصيل حيث " قسمت الولاية على وفق هذا النظام على سناجق ، واقضية ونواح وقرى ؛ كما أعطى نظام عام 1871 م ، شكلاً محدداً للوحدة الإدارية الجديدة (الناحية) ، وقسم القضاء على عدد من النواحي ؛ ويرأس كل ناحية منها (مدير) ، وتتألف إحداها من مجموعة من القرى " (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 46) ؛ (عبد العزيز محمد عوض ، 1969 ، ص 68) .

وأشار نظام عام 1871 م ، أيضاً إلى " واجبات ووظائف رؤساء الوحدات الإدارية من الوالي إلى المختار " ، بشكل أوسع وأكثر تحديداً من نظام عام 1864 م ، وبين كذلك " واجبات ووظائف رؤساء الدوائر ومجالس الإدارة في مركز الولاية " ، وجميع الوحدات الإدارية التابعة لها . كما نص النظام على تشكيل مجالس بلدية في المدن والقرى ، ومنح الوالي صلاحيات واسعة على جميع موظفي ودوائر ولايته ، بما فيها الدوائر العسكرية (محمد عصفور سلمان الأموي ، 2005 ، ص 56) ؛ (جميل موسى النجار ، 2001 ، ص 46 - 47 . ولمراجعة محتويات هذا النظام كاملة راجع : الدستور ، ترجمة من اللغة التركية إلى العربية : نوفل أفندي نعمة الله نوفل ، 1883 - 1884 م ، ص 397 - 431). وكان من أهداف وضع هذا النظام هو أن يتناسب مع أوضاع كل ولاية . بعد أن أدرك العثمانيون أن ولايات الدولة تختلف بعضها عن بعض ، فمن الصعب " وضع نظام موحد ينظم جميع القوميات المسيحية البلقانية المتعددة المذاهب ، والأكراد الجبليين وعشائر العراق ، وعصبيات الشام وعرب شمال أفريقيا، وأتراك الأناضول ومسلمي البوسنة وألبانيا " (عبد العزيز سليمان نوار ، 1973 ، ص 195) ؛ (بكر محمد إبراهيم ، 2006 ، ص 272) .

لقد كان إصدار السلطان عبد العزيز لنظام الولايات في سنة 1864م ، بهدف تعزيز سلطة الدولة العثمانية المركزية في إدارتها الجديدة ؛ وهكذا كان القرن التاسع عشر في مسيرة الإدارة العثمانية ، يمثل تاريخاً طويلاً لجهود دولة تقليدية للتكيف والتأقلم مع تطورات العالم الحديث (محمد عصفور سلمان الأموي ، 2005 ، ص 56) . ويمكن الاتفاق مع من ذهب إلى القول ، بأن هذا النظام هو الذي " كسى نظام الحكم العثماني باللحم والعظم " ، من خلال مساهمته في تحقيق الأمن والاستقرار في الولايات

وإشراك رعايا الدولة العثمانين من غير المسلمين في عملية تهدف إلى تمثيل جميع عناصر السكان في المجالس العمومية للولايات (أحمد عبد الرحيم مصطفى ، 1966 - 1967 ، ص 221) ؛ محمد عصفور سلمان الأموي ، 2005 ، ص 59 .

وبهذا تتعزز محاولة إصلاح أوضاع الدولة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً ، ووضع حدّاً للاقطاع وإلغاءه نهائياً . وتأكيداً ارتباط الولايات بالسلطة المركزية في إستانبول . هذا وأن كثيراً من القوانين التي أصدرتها الدولة في هذه الحقبة ، كانت اقتباساً من النظم الأوربية وبخاصة الفرنسية منها ، لما كان فيها من تطور واسع وكبير قياساً بما كانت عليه الحال في الدول العثمانية .

الخاتمة

بدأت محاولات الإصلاح في الدولة العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر للميلاد ، بعد حالة الضعف والتردي التي شهدتها الدولة بكل مؤسساتها العسكرية والإدارية والاقتصادية ، وقد واجهت تلك المحاولات معارضة من القوى التقليدية المحافظة لاسيما قوات الإنكشارية ، التي رأت أنها نهاية لامتيازاتها .

مثل صدور خطي شريف كوخانة في عام 1839م البداية الحقيقية لحركة الإصلاح العثمانية أو التنظيمات . ويعتبر عهد التنظيمات بشكل عام عهد تقدم ونحوض في الدولة العثمانية ، على الرغم من أن ما حققته هذه التنظيمات كان غير متوازن بالإضافة إلى استمرار معارضة رجال الدين بهدف عرقلة الإصلاح بمختلف الميادين ، من منطلق المحافظة على الأسس التي نشأت عليها الدولة أصلاً .

فلقد كان الخط الواضح للتنظيمات الجديدة ، هو اتباع النظم الأوربية في الإصلاح ، والتي لقيت تشجيعاً من تلك الدول لا سيما بريطانيا التي كان هدفها دعم الدولة العثمانية للوقوف أمام أطماع روسيا القيصرية بغية الحفاظ على مصالحها المتغلغلة في أنحاء الدولة كافة. وقد قام السلاطين العثمانيون بالإصلاح تحت ضغط الهزائم العسكرية التي منوا بها في البلقان بوجه خاص ، فتناول إصلاحهم بالدرجة الأولى الجيش - فقد كانت الروح الحربية هي أهم مظاهر ذلك العصر - وهدفوا من وراء ذلك إلى تثبيت حكمهم والحفاظ على ممتلكات الدولة ، وليس الإصلاح بذاته بوصفه ضرورة تتماشى مع متغيرات الزمن والحاجة العامة له . هذا وقد كانت الأزمة التي عصفت بالدولة شاملة لكل الجوانب الحياتية العسكرية والاقتصادية والإدارية والسياسية ، ولهذا كانت إجراءات الدولة شاملة ، وتمثلت بقوانين وأنظمة أقتبست معظمها من دول أوربا ، وسعى لذلك مصلحون برزوا في هذه المدة من أمثال عالي باشا (1815 -

1871م)، ومحمد فؤاد باشا (1861 – 1869م)، ومصطفى رشيد باشا (1800 – 1858م)، ومدحت باشا (1860 – 1869م)، وغيرهم في تطبيق تلك القوانين الإصلاحية في ولايات الدولة العثمانية من خلال ((المجلس العالي للتنظيمات)) بحكم مسؤولياتهم .

مثلت مدة تحول مهمة في التاريخ العثماني الحديث أحاط ببعض أحداثها الغموض، وتضاربت فيها الآراء . فقد جاء هذا السلطان إلى الحكم وهو ممتلئ حماسة للاستمرار في حركة الإصلاح، وكان أمل الفئة المثقفة المتحمسة لها . فحدثت خلال مدة سلطنته أحداث داخلية وخارجية كان لها انعكاسات مختلفة في مجالات الحياة في المجتمع العثماني كله . وقد تعرضت الدولة العثمانية لثلاث مسائل خلال هذه المدة وهي:

المسألة الأولى : تمثلت في مدى إمكانية استمرار تيار الإصلاحات أو عدم استمراره .

المسألة الثانية : تعكس نتائج الصراع بين القصر العثماني وبين الباب العالي في إدارة الدولة.

المسألة الثالثة : كيفية أداء ديون الدولة التي اقترضت من مصارف الدول الأوروبية .

Conclusion

Reform attempts in the Ottoman Empire began at the end of the 18th century AD, after the state's weakness and degradation in all its military, administrative and economic institutions, which faced opposition from the traditional conservative forces, particularly the Inkhariya forces, which saw reforms as the end of their privileges.

Like the emergence of the Sharif Kolkhana in 1839 represents the true beginning of the Ottoman reform movement or organizations. The era of the organizations is generally considered an era of progress and advancement in the Ottoman Empire, although what these organizations achieved was unbalanced in addition to the continued opposition of clerics aiming to obstruct reform in various fields, in the base preserving the foundations on which the state was originally established.

The clear line of the new regulations was to follow European regimes in reform, which were encouraged by those countries, in particular Britain, whose aim was to support the Ottoman Empire to stand up to the ambitions of Czarist Russia in order to preserve its interests that permeated all parts of the country. The Ottoman sultans reformed came under the pressure of the

military defeats they suffered in the Balkans specially, and their reform dealt primarily with army — the spirit of war was the most important manifestation of that era — Ottoman aimed at establishing their rule and preserving state property, not reform itself as a necessity in line with the variables of time and the general need for it. The crisis was comprehensive in all aspects of military, economic, administrative and political life, therefore the state's procedures were inclusive, which consisted of laws and regulations that were mostly quoted from the countries of Europe. The reformers who emerged in this period like Ali Pasha (1815-1871 AD) and Mohamed Fouad Pasha. (1861-1869), Mustafa Rashid Pasha (1800-1858), Medhat Pasha (1860-1869), and others in the application of these reform and laws in the Ottoman states through High Council of Organizations by virtue of their responsibilities.

It represented an important period of transformation in modern Ottoman history, some of which were mysterious, and conflicting opinions. This sultan came to power and is full of enthusiasm to continue the reform movement, who was the hope of the passionate educated class. During the period of his Sultan, internal and external events took place, which had different implications in the areas of life throughout Ottoman society. The Ottoman Empire subjected to three issues during this period:

The first issue was whether or not the movement of reforms could continue .

The second issue reflects the results of the conflict between the Ottoman palace and the high door in the administration of the state.

The third issue is how to perform the debts of the country borrowed from the banks of European countries.

قائمة المصادر

(أ) المصادر العربية

- (1) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مشكلة قناة السويس (1854 – 1958) ، محاضرات ألقاها (على طلبة قسم الدراسات التاريخية) ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، مطبعة الرسالة ، (د.م ، 1966 - 1967) .
- (2) إسماعيل أحمد ياغي ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، ط2 ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، 1997) .
- (3) إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ط1 ، مكتبة العبيكان ، (الرياض ، 1997) .
- (4) إسماعيل سرهنك ، تاريخ الدولة العثمانية ، تقديم ومراجعة حسن الزين ، دار الفكر الحديث للطباعة والنشر ، (بيروت ، 1988) .
- (5) أمل ميخائيل بشور ، سوريا ولبنان في عصر الإصلاح العثماني حقبة التنظيمات من سنة 1840 لـ 1880 ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، (طرابلس ، 2006) .
- (6) أنكه لهارد ، تاريخ الإصلاحات والتنظيمات في الدولة العثمانية ، الترجمة إلى العثمانية علي رشاد ، الترجمة إلى العربية محمود علي عامر ، تقديم وتعليق سمر بملوان ، ط 1 ، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق ، 2008) .
- (7) أورخان محمد علي ، السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده ، ط1 ، مكتبة الانبار للطبع والنشر والتوزيع ، (الرمادي ، 1987) .
- (8) باقر أمين الورد ، حوادث بغداد في اثني عشر قرناً ، ط 1 ، مكتبة النهضة ، (بغداد ، 1989) .
- (9) برجيت شيبيلر ، انتفاضات جبل الدروز - حوران من العهد العثماني إلى دولة الاستقلال 1850 - 1949 دراسة انثربولوجية - تاريخية ، ترجمة المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، ط 1 ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 2004) .
- (10) جلال يحيى ، العالم العربي الحديث المدخل ، ج1 ، المكتب الجامعي الحديث ، (الإسكندرية ، 2003) .
- (11) توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908 - 1914 ، ط 1 ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، (دمشق ، 1991) .
- (12) جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869 - 1917 م ، ط2 ، سلسلة رسائل جامعية ، طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية " ، (بغداد ، 2001) .
- (13) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، تعريب علي حيدر الركابي ، مطبعة الترقى ، (دمشق ، 1946) .
- (14) جون باتريك كينروس ، القرون العثمانية قيام وسقوط الامبراطورية التركية ، ترجمة وتعليق ناهد إبراهيم دسوقي ، منشأة المعارف ، (الإسكندرية ، 2003) .

- (15) حكمت قفلجمللي ، التاريخ العثماني - رؤية مادية ، تعريب فاضل لقمان جنكر ، ط 1 ، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق ، 1987) .
- (16) حميد أحمد حمدان التميمي ، " البصرة والسياسة العثمانية في الخليج العربي " 1546 - 1871م " ، مجلة آداب البصرة ، العدد 31 ، (جامعة البصرة ، 2001) .
- (17) حميد أحمد حمدان التميمي ، التطور التاريخي لهيكل القضاء العثماني وأثره في العراق 1839 - 1914 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة البصرة ، 1995) .
- (18) خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ج1 ، ط3 ، (بيروت ، 1969) .
- (19) راغب العلي وطليلة الصباح ومحمود علي عامر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، منشورات جامعة دمشق ، (دمشق ، 1996 - 1997) .
- (20) زهراء حميد خليل البحراني ، الامتيازات الأجنبية في بلاد الشام في العهد العثماني من أواسط القرن الثامن عشر إلى قيام الحرب العالمية الأولى 1750 - 1914 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة البصرة ، 2006) .
- (21) زين نور الدين زين ، نشوء القومية العربية مع دراسة تاريخية في العلاقات العربية - التركية ، ط2 ، دار النهار للنشر ، (بيروت ، 1972) .
- (22) ستيفن هيمسكلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر الخياط ، ط4 ، مطبعة المعارف ، (بغداد ، 1968) .
- (23) سليم فارس ، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، ج5 ، ط1 ، مطبعة الجوائب ، (الاستانة ، 1294هـ - 1877 م) .
- (24) سيار كوكب علي الجميل ، تكوين العرب الحديث 1516 - 1916 ، (الموصل ، 1991) .
- (25) سيد محمد السيد محمود ، تاريخ الدولة العثمانية النشأة والازدهار " وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة " ، ط1 ، نشر مكتبة الآداب ، (القاهرة ، 2007) .
- (26) طاهر يوسف الوائلي ، إدارة الدين العام العثماني 1881 - 1928 دراسة في التاريخ الاقتصادي الحديث ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الكوفة ، 1999) .
- (27) عبد العزيز سليمان نوار ، الشعوب الإسلامية الأتراك العثمانيون الفرس مسلمو الهند ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، (بيروت ، 1973) .
- (28) بكر محمد إبراهيم ، موسوعة التاريخ الإسلامي الدولة العثمانية ، مركز الراية للنشر والإعلام ، (القاهرة ، 2006) .
- (29) عبد العزيز سليمان نوار ، أوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789 - 1871 ، دار الفكر العربي للطبع والنشر ، (القاهرة ، 2009) .

- (30) عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، (القاهرة ، 1968) .
- (31) عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفتترة عليها ، ج 1 ، مكتبة الانجلو المصرية ، (القاهرة ، 2004)
- (32) عبد العزيز محمد عوض ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية 1864 – 1914م ، تقديم أحمد عزت عبد الكريم ، دار المعارف ، (القاهرة ، 1969) .
- (33) عبد العظيم عباس نصار ، بلديات العراق في العهد العثماني 1534م – 1918 م دراسة تاريخية وثائقية ، ط 1 ، المكتبة الحيدرية ، (د.م ، 2005) .
- (34) عبد الكريم محمود غرايبة ، سورية في القرن التاسع عشر 1840 – 1876 ، محاضرات القاها (على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية) ، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، دار الجيل للطباعة ، (القاهرة ، 1961 – 1962) .
- (35) عبد الوهاب عباس القيسي ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق 1839 – 1877 ، مجلة كلية الآداب ، العدد 3 ، كانون الثاني ، مطبعة العاني ، (جامعة بغداد ، 1961) .
- (36) علي حسون ، الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية ، ط 3 ، المكتب الإسلامي ، (بيروت ، 1994) .
- (37) علي سلطان تاريخ الدولة العثمانية ، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، (د.م ، د.ت) .
- (38) الكسندر اداموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة هاشم صالح التكريتي ، ج 2 ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، (بغداد ، 1989) .
- (39) ماجد محمد يونس زاخوي ، الفرسان الحميدية 1891 – 1923 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة الموصل ، 2006) .
- (40) ماري ملز باتريك ، سلاطين بني عثمان ، صفحات من تاريخ تركيا الاجتماعي والسياسي والإسلامي ، ط 1 ، دار الحضارة للطباعة والنشر ، (بيروت ، 1986) .
- (41) محمد العريس ، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني 1516م / 1916 م ، ط 1 ، منشورات دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، 2005) .
- (42) محمد العريس ، موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني 1516م / 1916 م ، ط 1 ، منشورات دار اليوسف للطباعة والنشر والتوزيع ، (بيروت ، 2005) .
- (43) محمد جميل بيهم ، فلسفة التاريخ العثماني أسباب الخطا الإمبراطورية العثمانية وزوالها ، ج 2 ، (بيروت ، 1954) .

- (44) محمد سهيل طقوش ، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة 698 – 1343 هـ / 1299 – 1924 م ، ط 1 ، (بيروت ، 1995) .
- (45) محمد عبد الله عودة و إبراهيم ياسين الخطيب ، تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، (عمان ، 1989) .
- (46) محمد عصفور الأموي ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839 – 1908 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 2005) .
- (47) محمد عصفور سلمان ، العراق في عهد مدحت باشا (1286 – 1289 هـ) – (1869 – 1872 م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 1989) .
- (48) محمد عصفور سلمان الأموي ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839 – 1908 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، (جامعة بغداد ، 2005) .
- (49) محمود علي عامر ، الدولة العثمانية تاريخ ووثائق ، ط 1 ، دار الرحاب للنشر والطباعة والتوزيع ، (دمشق ، 2001) .
- (50) محمود علي عامر ، الدولة العثمانية تتهم سلاطينها ، ط 1 ، منشورات دار الصفدي للطباعة والنشر والتوزيع ، (دمشق ، 2003) .
- (51) مفيد الزبيدي ، المبسط في تاريخ العرب الحديث (1516 – 1916 م) ، ط 1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، (عمان ، 2004) .
- (52) مؤلف مجهول ، دراسات في التاريخ العثماني ، ترجمة وتقديم وتعليق سيد محمد السيد ، ط 1 ، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، (القاهرة ، 1996) .
- (53) نعمة الله نوفل ، مراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري ، مج 1 ، المطبعة الأدبية ، (بيروت ، 1301 هـ – 1883 – 1884 م) .
- (54) وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (13) ، (بيروت ، 1988) .
- (55) وليام لانجر ، موسوعة تاريخ العالم ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، ج 5 ، مكتبة النهضة المصرية للطبع والنشر ، (القاهرة ، 1966) .
- (56) يلماز أورتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، مراجعة وتنقيح محمود الانصاري ، مج 2 ، ط 1 ، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل ، (استانبول ، 1988) .

(ب) المصادر الأجنبية

- (1) A dmiralty Intelligence Division , Hand book of Mesopotamia , Vol . 1, (Oxford , 1916)..
- (2) Enver Ziya Karal , Osmanli Tarihi, Islahat Fermani Devri (1861 – 1876) , Cilt, VII , 4 Baski , Turk Tarih Kurumu Basimevi, (Ankara , 1988) ..
- (3) M . S . Anderson , The Eastern Question 1774 – 1923 A study in International , Relations , First Edition ,The Macmillan Press Ltd , (London , 1966) . .
- (5) Roderic H. Davison , Reform in the Ottoman Empire 1856 – 1876 , Princeton University Press , (New Jersey , 1963).. .
- (6) Stanford J . Shaw and Ezel kural Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , Vol. II , Reform , Revolution , and Republic : The Rise of Modern Turkey, 1808 – 1975 , Cambridge University press , (Cambridge , 1977) . .
- (7) William Miller , The Ottoman Empire 1801 – 1913 , Cambridge at the University Press , (Cambridge , 1913) .

Bibliography List

- (1) Abd al-Aziz Suleiman Nawar, Islamic Peoples, the Ottoman Turks, the Persians, the Muslims of India, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, (Beirut, 1973).
- (2) Abd al-Aziz Suleiman Nawar, The History of Modern Iraq from the End of the Reign of Daoud Pasha to the End of the Reign of Medhat Pasha, Dar al-Kateb al-Arabi for Printing and Publishing, (Cairo, 1968).
- (3) Abd al-Karim Mahmoud Gharaibeh, Syria in the nineteenth century 1840-1876, lectures he gave (to students of the Department of Historical and Geographical Studies), League of Arab States, Institute of Higher Arab Studies, Dar Al-Geel for printing, (Cairo, 1961-1962).
- (4) Abd al-Wahhab Abbas al-Qaisi, The Reform Movement in the Ottoman Empire and Its Impact on Iraq 1839-1877, Journal of the College of Arts, Issue 3, January, Al-Ani Press, (Baghdad University, 1961).
- (5) Abdel Aziz Muhammad Awad, The Ottoman Administration in the State of Syria 1864-1914 AD, presented by Ahmed Ezzat Abdel Karim, Dar Al Maaref, (Cairo, 1969).
- (6) Abdel Aziz Suleiman Nawar, Europe from the French Revolution until the Franco-Prussian War 1789-1871, Arab Thought House for Printing and Publishing, (Cairo, 2009).
- (7) Abdul Azim Abbas Nassar, Municipalities of Iraq in the Ottoman Era, 1534 A.D. - 1918 A.D. Historical Documentary Study, 1st Edition, Al-Haidariya Library, (d.m, 2005).

- (8) Abdul-Aziz Muhammad Al-Shinawy, The Ottoman Empire, a slandered Islamic state, Part 1, Anglo-Egyptian Library, (Cairo, 2004)
- (9) Ahmed Abdel Rahim Mustafa, The Problem of the Suez Canal (1854 - 1958), lectures he gave (to students of the Department of Historical Studies), the League of Arab States, Institute of Arab Research and Studies, Al-Risala Press, (d.d., 1966 - 1967).
- (10) Alexander Adamov, Basra State in its Past and Present, translated by Hashem Salih Al-Tikriti, Volume 2, Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, (Baghdad, 1989).
- (11) Ali Hassoun, The Ottoman Empire and Its Foreign Relations, 3rd Edition, The Islamic Office, (Beirut, 1994).
- (12) Ali Sultan, History of the Ottoman Empire, Tripoli International Scientific Library publications, (d.d., d.t).
- (13) Amal Michael Bashour, Syria and Lebanon in the Age of Ottoman Reform, the Tanzimat Era from 1840 to 1880, The Modern Institution for Books, (Tripoli, 2006).
- (14) Anke Hard, History of Reforms and Organizations in the Ottoman Empire, translation into Ottoman by Ali Rashad, translation into Arabic by Mahmoud Ali
- (15) Amer, introduction and commentary by Samar Bahlawan, 1st edition, Dar Al-Zaman for printing, publishing and distribution, (Damascus, 2008).
- (16) Bakr Muhammad Ibrahim, Encyclopedia of Islamic History of the Ottoman Empire, Al-Raya Center for Publishing and Media, (Cairo, 2006).
- (17) Baqir Amin Al-Ward, Incidents of Baghdad in Twelve Centuries, Volume 1, Al-Nahda Library, (Baghdad, 1989).
- (18) Birgit Schepler, The Uprisings of Jabal Al-Druze - Hauran from the Ottoman Era to the Independence State 1850-1949 An Anthropological-Historical Study, translated by the German Institute for Oriental Research in Beirut, 1st Edition, Dar Al-Nahar Publishing, (Beirut, 2004).
- (19) George Anthony, The Awakening of the Arabs, Arabization of Ali Haider Al-Rikabi, Al-Tarqi Press, (Damascus, 1946).
- (20) Hamid Ahmed Hamdan Al-Tamimi, "Basra and the Ottoman Politics in the Arabian Gulf" 1546-1871 AD, Basra Literature Journal, No. 31, (Basra University, 2001).
- (21) Hamid Ahmed Hamdan Al-Tamimi, The Historical Development of the Ottoman Judiciary Structure and Its Impact on Iraq 1839-1914, an unpublished PhD thesis, College of Arts, (Basra University, 1995).
- (22) Hikmat Qafil Jamli, Ottoman History - A Material Vision, Arabization of Fadel Luqman Junker, 1st Edition, Dar Al-Jeel for Printing, Publishing and Distribution, (Damascus, 1987).

- (23) Ismael Sarhank, History of the Ottoman Empire, presented and revised by Hassan Al-Zein, Dar Al-Fikr Al-Hadith for Printing and Publishing, (Beirut, 1988).
- (24) Ismail Ahmed Yaghi, The Arab World in Modern History, 1st Edition, Obeikan Library, (Riyadh, 1997).
- (25) Ismail Ahmed Yaghi, The Ottoman Empire in Modern Islamic History, 2nd Edition, Obeikan Library, (Riyadh, 1997). .
- (26) Jalal Yahya, The Modern Arab World, Part 1, The Modern University Office, (Alexandria, 2003).
- (27) Jamil Musa Al-Najjar, the Ottoman Administration in the Wilayat of Baghdad from the reign of Governor Midhat Pasha to the end of the Ottoman rule 1869-1917 AD, 2nd Edition, a series of university letters, printing and publishing by the House of Public Cultural Affairs "Arabian Horizons" (Baghdad, 2001).
- (28) John Patrick Kinross, The Ottoman Centuries, The Rise and Fall of the Turkish Empire, translated and commented by Nahid Ibrahim Desouki, Mansha'at al-Maaref, (Alexandria, 2003).
- (29) Khair Al-Din Al-Zarkali, Al-Alam Dictionary of Biography of the Most Famous Arabs, Arabs, and Orientalists, Volume 1, 3rd Edition, (Beirut, 1969).
- (30) Mahmoud Ali Amer, The Ottoman Empire Accusing Its Sultans, 1st Edition, Dar Al-Safadi Publications for Printing, Publishing and Distribution, (Damascus, 2003).
- (31) Mahmoud Ali Amer, The Ottoman Empire, History and Documents, 1st Edition, Dar Al-Rehab for Publishing, Printing and Distribution, (Damascus, 2001).
- (32) Majid Muhammad Yunus Zakhoyi, Al-Fursan Al-Hamidiyah 1891-1923, an unpublished master's thesis, College of Arts, (Mosul University, 2006).
- (33) Mary Mels Patrick, Sultans of Bani Othman, Pages from Turkey's Social, Political and Islamic History, 1st Edition, Dar Al-Hadara for Printing and Publishing, (Beirut, 1986).
- (34) Mufeed Al-Zaidi, The Simplified in the History of the Modern Arabs (1516-1916 AD), 1st Edition, Dar Al-Maharaj for Publishing and Distribution, (Amman, 2004).
- (35) Muhammad Abdullah Odeh and Ibrahim Yassin Al-Khatib, History of the Modern Arabs, Al-Ahlia for Publishing and Distribution, (Amman, 1989).
- (36) Muhammad Al-Aris, Encyclopedia of Islamic History in the Ottoman Era 1516AD/1916AD, 1st Edition, Dar Al-Youssef Publications for Printing, Publishing and Distribution, (Beirut, 2005).
- (37) Muhammad Asfour Al-Umayyad, The Reform Movement in the Ottoman Empire and Its Impact on the Arab Mashreq 1839-1908, an unpublished PhD thesis, College of Arts, (Baghdad University, 2005).

- (38) Muhammad Asfour Salman al-Umayyad, The Reform Movement in the Ottoman Empire and Its Impact on the Arab Mashreq 1839-1908, an unpublished PhD thesis, College of Arts, (Baghdad University, 2005).
- (39) Muhammad Asfour Salman, Iraq during the reign of Midhat Pasha (1286 - 1289 AH) - (1869 - 1872 AD), an unpublished master's thesis, College of Arts, (University of Baghdad, 1989).
- (40) Muhammad Jamil Beyhem, The Philosophy of Ottoman History: The Reasons for the Decline and Decline of the Ottoman Empire, Volume 2, (Beirut, 1954).
- (41) Muhammad Suhail Taqqosh, The Ottomans from the Establishment of the State to the Coup of the Caliphate 698-1343 AH / 1299-1924 AD, 1st Edition, (Beirut, 1995).
- (42) Ni'matullah Nofal, revised and proofread by Khalil Effendi Al-Khoury, Volume 1, Literary Press, (Beirut, 1301 AH - 1883 - 1884 AD)
- (43) Orkhan Muhammad Ali, Sultan Abdul Hamid II, His Life and Events of His Era, 1st Edition, Anbar Library for Printing, Publishing and Distribution, (Ramadi, 1987).
- (44) Ragheb Al-Ali, Tali'a Al-Sayah and Mahmoud Ali Amer, Studies in Modern and Contemporary Arab History, Damascus University Publications, (Damascus, 1996-1997).
- (45) Salim Fares, The Treasure of Desires in the Teams of Al-Jawa'ib, Part 5, I 1, Al-Jawa'ib Press, (Al-Astana, 1294 AH - 1877 AD).
- (46) Sayyar Kawkab Ali al-Jamil, The Formation of the Modern Arabs, 1516-1916, (Mosul, 1991).
- (47) Stephen Hemsley-Loncrik, Four Centuries of Modern Iraq's History, translated by Jaafar Al-Khayat, 4th edition, Al-Maaref Press, (Baghdad, 1968).
- (48) Syed Muhammad al-Sayyid Mahmoud, History of the Ottoman Empire, Origin and Prosperity "According to Contemporary Ottoman Sources and Modern Turkish Studies", 1st Edition, Publication of the Library of Arts, (Cairo, 2007).
- (49) Taher Youssef Al-Waeli, The Ottoman Public Debt Management 1881-1928, A Study in Modern Economic History, an unpublished PhD thesis, College of Arts, (Kufa University, 1999).
- (50) Tawfiq Ali Berro, The Arabs and the Turks in the Ottoman Constitutional Era 1908-1914, Edition 1, Tlass House for Studies, Translation and Publishing, (Damascus, 1991).
- (51) Unknown author, Studies in Ottoman History, translated, presented and commented by Sayed Muhammad al-Sayyid, 1st Edition, Dar Al-Sahwa for Publishing and Distribution, (Cairo, 1996).
- (52) Wajih Kawtharani, Power, Society, and Political Action from the History of the Ottoman State in the Levant, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Doctoral Theses Series (13) (Beirut, 1988).

(53) William Langer, Encyclopedia of World History, translated by Muhammad Mustafa Ziada, part 5, The Egyptian Renaissance Library for Printing and Publishing, (Cairo, 1966).

(54) Yilmaz Oztuna, History of the Ottoman Empire, translated by Adnan Mahmoud Salman, revised and revised by Mahmoud Al-Ansari, Volume 2, i 1, publications of the Faisal Finance Corporation, (Istanbul, 1988).

(55) Zahra Hamid Khalil Al-Bahrani, Foreign Privileges in the Levant in the Ottoman Era from the middle of the eighteenth century to the outbreak of the First World War 1750-1914, an unpublished master's thesis, College of Arts, (Basra University, 2006).

(56) Zain Nour al-Din Zain, The emergence of Arab nationalism with a historical study in Arab-Turkish relations, 2nd edition, Dar Al-Nahar Publishing, (Beirut, 1972).

**The Reform policy of the Ottoman Sultan Abdul Aziz 1861-1876
(A Historical Study)**

Dr. Sahera Hussein Mahmood
University of Basrah
College of Arts, Department of History
saheraedu@yahoo.com

Abstract:

The Ottoman Empire reached its peak and expansion during the reign of Sultan Suleiman Al Qanoni (1520-1566), in the late 16th century AD, but then began to move towards dissolution and decadence, and the weakness began clearly with the corruption of the Refractive Army regime (Janissary), which became a machine of corruption and chaos after the janissaries became less connected to their military barracks. Many of them went to it to receive salaries only, and many sold tickets for their "payments", i.e. their salaries, and stocks and bonds were sold to those who wanted them, and many of them became working in different professions, and they were meeting only to remove one minister and nominate another; or to raise the voice of disobedience to increase demands and gifts. The corruption of this regime has led to ill-administration of the State. Since the late 16th century, Ottoman reformers have been alerted to the need to reform into the structure of the state, and the military level has been one of the most important aspects addressed by the reform, in a state of a military nature since its formation.

European countries continued to press the Ottoman Empire to carry out a reform process as the European approach, ideology and secular principles, while Sultan Abdul Aziz confirmed his intention to continue the march of his father Sultan Mahmood the second (1808-1839), and his brother Sultan Abdul Majid the first (1839-1861); He kept all those charged with implementing reforms in their positions.

Keywords: the Ottoman Empire, Sultan Abdul Aziz, reforms

This research resulted in an introduction, two hubs and a conclusion:

The first: Sultan Abdulaziz's military reforms (army development - naval force).

The second: His economic and administrative reforms.